IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

مجلس المحافظين
المؤتمـــــر العـــام

GOV/2014/42-GC(58)/21
٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٨(ج) من جدول الأعمال المؤقت للمجلس
(الوثيقة GOV/2014/39)
البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
(الوثيقة GC(58)/1 وإضافاتها Add.1 وAdd.2 وAdd.3)

تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدِّمة

١- قُدِّم التقرير السابق للمدير العام بشأن تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا) إلى مجلس المحافظين وإلى الدورة العادية السابعة والخمسين للمؤتمر العام في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ (الوثيقة GOV/2013/39-GC(57)/22). ويعرض هذا التقرير أحدث التطورات التي تهم الوكالة بشكل مباشر، بالإضافة إلى معلومات بشأن البرنامج النووي لكوريا.

٢- وبعد أن نظر المؤتمر العام في تقرير المدير العام، اعتمد في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ القرار GC(57)/RES/14، وقرَّر أن يواصل النظر في هذه المسألة وأن يدرج هذا البند في جدول أعمال دورته العادية الثامنة والخمسين (٢٠١٤).

٣- ويشمل التقرير الحالي، الذي يجري تقديمه إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام، التطورات التي طرأت منذ صدور تقرير المدير العام في آب/أغسطس ٢٠١٣.

باء- خلفيّة

٤- ظلت الوكالة غير قادرة على التحقق من صحة واكتمال إعلانات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في إطار الاتفاق المعقود بين كوريا والوكالة لتطبيق الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

(المشار إليه فيما يلي باسم "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار").[١] وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وجد مجلس المحافظين، وفقاً للمادة ١٩ من اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، أن الوكالة لم تتمكن من التحقق من عدم تحريف المواد النووية اللازم إخضاعها للضمانات طبقاً لشروط الاتفاق إلى أسلحة نووية أو أجهزة تفجيرية نووية أخرى، وقرر إبلاغ جميع الدول الأعضاء في الوكالة ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم امتثال كوريا وبعجز الوكالة عن التحقق من عدم التحريف المذكور. ومنذ عام ١٩٩٤، لم تتمكن الوكالة من الاضطلاع بجميع أنشطة الضمانات الضرورية التي ينص عليها اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار. وبدءاً من أواخر عام ٢٠٠٢ وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٧ عجزت الوكالة، وظلت عاجزة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عن تنفيذ أي تدابير خاصة بالضمانات في كوريا.

٥- وبعد التجارب النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ و٢٠١٣، اعتمد مجلس الأمن القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و١٨٧٤ (٢٠٠٩) و٢٠٩٤ (٢٠١٣)، التي طلب فيها، ضمن جملة أمور، عودة كوريا في وقت مبكر إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة وقرر أن تتخلى كوريا عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه وأن توقِف فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة وتتصرف بدقة وفق الالتزامات المنطبقة على الأطراف بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وطبقاً لأحكام وشروط اتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار؛ وأن تتيح للوكالة تدابير شفافية تتعدّى نطاق هذه المتطلبات، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الأفراد والمستندات والمعدَّات والمرافق حسب ما تطلبه الوكالة وما تعتبره ضرورياً. وخلافاً لمقتضيات تلك القرارات، لم تتخلَّ كوريا عن برنامجها النووي القائم بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه ولم توقِف جميع الأنشطة ذات الصلة.

جيم- التطورات

٦- حسبما سبق الإبلاغ عنه، في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أعلنت الإدارة العامة للطاقة الذرية التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن كوريا ستتخذ تدابير بغرض "إعادة تعديل وإعادة تشغيل جميع المرافق النووية في نيونغبيون[٢] بما في ذلك محطة إثراء اليورانيوم والمفاعل المهدّأ بالغرافيت بقدرة ٥ ميغاواط [(كهربائي)]".[٣]

٧- وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤، أصدرت وزارة الخارجية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بياناً أعلنت فيه، ضمن جملة أمور، إجراءات إضافية سوف تنظر كوريا فيها، بما في ذلك إجراء "شكل جديد من

---

[١] في تموز/يوليه ١٩٧٧ أبرمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتفاقاً مع الوكالة، استناداً إلى الوثيقة INFCIRC/66/Rev.2، لتطبيق الضمانات بشأن مفاعل بحثي (الوثيقة INFCIRC/252). وبموجب اتفاق الضمانات هذا الذي يخص مفردات بعينها، طبّقت الوكالة الضمانات على مرفقين بحثيين نوويين في يونغبيون وهما: مفاعل البحوث طراز IRT ومجمعة حرجة. وانضمت كوريا إلى معاهدة عدم الانتشار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، على الرغم من أن اتفاق الضمانات الذي عقدته بموجب معاهدة الانتشار مع الوكالة، استنادًا إلى الوثيقة INFCIRC/153 (بصيغتها المصوّبة)، لم يدخل حيّز النفاذ إلاّ في نيسان/أبريل ١٩٩٢ (الوثيقة INFCIRC/403). وحسبما تنص المادة ٢٣ من اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، يُعلّق تطبيق الضمانات بموجب اتفاق الضمانات الأسبق (الوثيقة INFCIRC/252) ما دام اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار نافذاً.

[٢] تُعرف نيونغبيون أيضاً باسم يونغبيون.

[٣] 'كوريا تعدِّل استخدامات المرافق النووية القائمة'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتشير الوكالة إلى هذا المفاعل باسم محطة القوى النووية التجريبية بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي).

التجارب النووية لدعم قدرتها على الردع النووي".[٤] وفي وقت لاحق، أدلى مسؤولو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتصريحات علنية تؤكد مجدداً حق كوريا في إجراء مزيد من التجارب النووية وتذكر أن كوريا سوف تضطلع على نحو متزامن بـ "البناء الاقتصادي وإقامة قوى نووية".[٥]

دال- معلومات أخرى عن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٨- بما أنّ الوكالة لا تزال غير قادرة على القيام بأنشطة التحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن معلوماتها بشأن البرنامج النووي لكوريا محدودة، وحيث إنه تم الابلاغ عن مزيد من الأنشطة النووية في البلد، فإن تلك المعلومات ستصبح ضئيلة. بيد أن من المهم بالنسبة للوكالة أن تبقى على علم بتطورات هذا البرنامج بأقصى قدر ممكن، لا سيما على ضوء تشجيع المؤتمر العام للأمانة أن تحافظ على استعدادها للاضطلاع بدور أساسي في التحقق من البرنامج، بما في ذلك القدرة على إعادة فرض تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالضمانات في كوريا.[٦]

٩- وفي هذا الصدد، حافظت الوكالة على استعدادها للعودة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إذا طلبت كوريا منها ذلك ورهناً بموافقة مجلس المحافظين، من خلال عملية مستمرة تتمثل في: جمع وتقييم المعلومات ذات الصلة بالضمانات فيما يتعلق بالبرنامج النووي لكوريا؛ وتجهيز معدات الضمانات وصوغ الإجراءات ذات الصلة باستخدامها؛ وتدريب الموظفين. وقد أعدت الوكالة خطة مفصّلة، وتواصل تحديثها، لتنفيذ أنشطة الرصد والتحقُّق في كوريا.

١٠- والوكالة مستمرة، من خلال صور الأقمار الاصطناعية أساساً، في رصد التطورات بموقع يونغبيون. ومنذ التقرير السابق للمدير العام، لاحظت الوكالة أعمال تجديد جارية وأنشطة تشييد جديدة في أماكن مختلفة داخل الموقع. وعلى الرغم من عدم إمكانية تحديد غرض تلك الأنشطة من خلال صور الأقمار الاصطناعية وحدها، يبدو أنها تتّسق إلى حد كبير مع بيانات كوريا بأنها ماضية في تطوير قدراتها النووية.

١١- وحسبما سبق الإبلاغ عن ذلك،[٧] صرّحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بأنها ستبني مفاعل ماء خفيف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أُطلِعت مجموعة قامت بزيارة موقع يونغبيون على مبنى ذُكِر أنه سيكون مفاعل ماء خفيف بقدرة ١٠٠ ميغاواط (حراري) في المستقبل.[٨] واعتباراً من

---

[٤] "وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتصدى للأمم المتحدة إزاء اعتراضها على قيام كوريا بإجراء تدريبات مبرَّرة على إطلاق الصواريخ"، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤.

[٥] "نهج حزب العمال الكوري حيال البناء الاقتصادي بالتزامن مع إقامة قوى نووية له ما يبرره"، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، http://www.kcna.co.jp/item/2014/201404/news03/20140403-24ee.html. أنظر أيضاً التعليقات التي أدلى بها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أثناء المحادثات الثنائية مع اليابان في ستوكهولم في أيار/مايو ٢٠١٤، "كوريا الشمالية ترفض أي نقاش حول محادثات الأسلحة النووية "، صحيفة كوريا الشمالية اليومية، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، http://www.dailynk.com/english/read.php?num=11940&cataId=nk00100.

[٦] الفقرة ١٠ من القرار GC(57)/RES/14.

[٧] الفقرة ٣١ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24.

[٨] الفقرة ٣٧ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24.

حزيران/يونيه ٢٠١٣، بدا أن العمل الخارجي بشأن المبنى قد اكتمل. ومنذ التقرير السابق للمدير العام، لاحظت الوكالة القليل من النشاط الإضافي على الموقع، مع عدم وجود مؤشرات على تسليم أو تركيب مكونات رئيسية. ومن دون الوصول إلى الموقع، ليس بمقدور الوكالة تقييم سمات تصميم مفاعل الماء الخفيف أو التاريخ المحتمل لإكماله.

١٢- ومنذ أواخر آب/أغسطس ٢٠١٣، لاحظت الوكالة، من خلال تحليل صور الأقمار الاصطناعية وتصريفات البخار وتدفق مياه التبريد في المفاعل بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي)، بصمات تتسق مع تشغيل المفاعل. ومع ذلك، بما أن الوكالة لم تتمكن من الوصول إلى المفاعل بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي) منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فإنه لا يمكنها تأكيد الحالة التشغيلية للمفاعل.

١٣- وخلال آذار/مارس ٢٠١٣، بدأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشييد ملحق للمبنى المُحتَفَظ فيه بجهاز الطرد المركزي المبلغ عنه داخل محطة تصنيع قضبان الوقود النووي في يونغبيون.[٩] ولاحظت الوكالة، من خلال صور الأقمار الاصطناعية طوال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، مزيداً من التجديدات لمرفق الإثراء بالطرد المركزي المبلَغ عنه، بما في ذلك تركيب هياكل دعم. ومع ذلك، من دون الوصول إلى الموقع، لا يمكن للوكالة تأكيد الغرض من هذه الأنشطة. وليس في حوزة الوكالة مزيد من المعلومات بشأن هذا المرفق ومازالت غير قادرة على تحديد نسق مكوناته أو حالته التشغيلية.

هاء- ملخّص

١٤- يظل البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسألة تثير قلقاً بالغاً. ومن دواعي الأسف العميق البيانات الصادرة عن كوريا بشأن إجرائها تجربة نووية ثالثة، وتصريحاتها العلنية التي تؤكد مجدداً "حقها" في إجراء مزيد من التجارب النووية، ونيتها إعادة تعديل وإعادة تشغيل مرافقها النووية في يونغبيون، فضلاً عن بياناتها السابقة بشأن أنشطة إثراء اليورانيوم وتشييد مفاعل ماء خفيف. وتشكل مثل هذه الأفعال انتهاكات واضحة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة.

١٥- ويواصل المدير العام دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون بشكل عاجل مع الوكالة من أجل التنفيذ الكامل والفعّال لاتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة الانتشار، وتسوية جميع المسائل العالقة، بما في ذلك المسائل التي نشأت أثناء غياب مفتشي الوكالة عن كوريا. وستواصل الوكالة الحفاظ على استعدادها لتأدية دور أساسي في التحقق من البرنامج النووي لكوريا.

---

[٩] الفقرتان ٣٣ و ٣٤ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24.